

## أدب المفتى والمستفتى

برضى زوج الأم فإن أبى تعين الأمر الأول وهو أن ينفذ إلى الأم فإن زوجها امتنع من إدخالها إلى منزله نظرت إليها والابنة خارجة وهي داخلة والدخول من غير إطالة لغرض الزيارة ذكر صاحب كتاب الحضانة أنه لا يمنع منه وأشار إلى نحوه صاحب التتمة واه أعلم .

428 - مسألة امرأة غاب عنها زوجها ولم يترك لها شيئاً وترك ولداً له منها ترضعه وعليه فرض مكتوب فأرضعت طفلاً آخر مع ولدها فأراد جد الصبي انتزاع الفرض من يدها لذلك فهل له ذلك وهل للأم مطالبة الجد بفرض الصبي إلى أن يرجع ولده أم لا .

أجاب به ليس للجد منازعتها في الفرض المكتوب على ولده من غير وكالة منه أو ولاية له عليه ثم أن هذا الفرض إن كان من أجرة على إرضاعها الطفل وحصانته فلا يسقط بإرضاعها طفلاً آخر إن حصل بذلك نقص فيما هو المستحق عليها عوضاً عن الفرض فكذلك يثبت الخيار لمن استأجرها على ذلك وإن كان هذا الفرض من نفقتها الثابتة بحق الزوجية فهذا السبب مع كونها لم يقع حائلاً بين الزوج الغائب وبين حقه عليها فلا يسقط وإذا لم يحضر من مال الابن شيء فالحاكم يأمر الجد الموسر بكفاية الطفل من أجرة رضاعه وحصانته وغيرها بشرط رجوعه على ابنه إن كان الابن موسراً وإنما فالجد الموسر ينفق استقلالاً من غير رجوع وهذا على الأصح والذي قطع به صاحب المذهب من تقديم الجد على الأم واه أعلم .

429 - مسألة أم مفارقة ثبت لها الحضانة فأراد الأب أن يسافر سفر نقلة فهل لهأخذ الولد وهل عليه اليمين أنه مسافر .

أجاب به نعم له أخذ ولده منها ولكن بشرط أن